ناقش تداعيات حادث مخيم العزاء بمحافظة الضالع والوضع الأمني في البلاد

مجلس الوزراء يجدد تأكيده على التصدي الحازم لأي عمل يخل بالأمن والاستقرار

الإشادة بجهود الرئيس لحفظ الأمن بالضالع وعموم المحافظات

■ صنعاء / سبأ :

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، تداعيات الحادث المؤسف الذي راح ضحيته عدد من الشهداء في مخيم عزاء بمنطقة سناح محافظة الضالع، وكذا الحادث الإرهابي الذي استهدف مبنى إدارة امن محافظة عدن، إلى جانب الوضع الأمني في البلاد بشكل عام.

واستهل المجلس اجتماعه بالوقوف دقيقة حداد قرأ خلالها الفاتحة ترحما على أرواح الضحايا الذين قضوا نحبهم في مخيم العزاء بمنطقة سناح محافظة الضالع.. معرباً عن عميق أسفه وخالص عزائه لأسر الضحايا، وتمنياته للجرحى والمصابين الشفاء العاجل.

وأكد المجلس مجدداً على أن الحكومة سوف تتصدى بكل حزم لأي عمل من شأنه الإخلال بالأمن والاستقرار أو ترويع الآمنين، وأن الأجهزة الأمنية تعمل بدأب لضبط المتورطين في الأعمال الإرهابية والإجرامية والتخريبية وتقديمهم للعدالة، لينالوا الجزاء الرادع جرّاء ما اقترفته أياديهم الآثمة.. لافتا إلى أن الحكومة ممثلة بالأجهزة الأمنية والعسكرية المختصة تدرس كافة البدائل للتعامل مع الأحداث التخريبية والإرهابية المتلاحقة والرد عليها بما يردع قوى الإرهاب والظلام، ويقتص لأرواح شهدائنا الأبرار.

واعتبر مجلس الوزراء أن الأعمال الإرهابية والإجرامية والتخريبية ، ومهما كانت الشعارات الزائفة التي ترفعها أو الدوافع التي تقف وراءها لن تزيد الشعب اليمني إلا إصراراً على إنجاح المرحلة الانتقالية الراهنة والحفاظ على امن واستقرار الوطن وسلمه الاجتماعي، وكذا التصدي لكل المجرمين والإرهابيين الذين اتخذوا من القتل والتفجير والتخريب وسيلةً لإثبات وجودهم..

وكلف المجلس الأخ رئيس الوزراء برفع التوصيات والمقترحات التي تم تداولها حول الأوضاع الأمنية والقضايا المرتبطة بها ، للأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، بما من شانه الإسهام في اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد على حفظ الأمن والاستقرار في محافظة الضالع وعموم محافظات الجمهورية.. منوها بهذا الخصوص بالجهود التي يبذلها الأخ رئيس الجمهورية في هذا الجانب ومباركته ودعمه لها.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن نقل وزراعة الأعضاء البشرية.. وكلف وزيري الصحة العامة والسكان والشؤون القانونية باستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدار القانون.

ويأتي مشروع القانون الذي أعدته وزارة الصحة العامة والسكان لوضع إطار تشريعي ينظم عملية نقل وزراعة الأعضاء البشرية وبصورة تحافظ على جميع الأطراف المنقول منه والمنقول إليه والأطباء القائمين بإجراء العملية والمنشأة الطبية التي تجري فيها العمليات، في إطار من الضوابط والقيود التي تحمي المجتمع من انتشار أي صورة من صور الاتجار بالبشر والمتمثلة في المتاجرة بالأعضاء البشرية.

ويهدف مشروع القانون إلى تنظيم عمليات نقل وزراعة الأعضاء البشرية، وتحديد قواعد الترخيص والمواصفات الواجب توفرها في المنشآت الطبية المراد الترخيص لها بمزاولة نقل وزراعة الأعضاء البشرية، وكذا حماية حقوق المتبرعين بالأعضاء والمحافظة على آدمية الإنسان وكرامته عند نقل أي عضو من أعضائه وحمايتها من الامتهان أو التشويه أو المتاجرة بها.

واقترح مشروع القانون إنشاء مجلس تنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية برئاسة وزير الصحة وعضوية مجموعة من الأطباء من ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال، وذلك لتولي الإشراف على هذه العمليات في المنشات الطبية المرخص لها، وتحديد المنشآت التي يرخص لها بالقيام بهذه العمليات، ومراقبة التزامها بتطبيق الاشتراطات والمواصفات التقنية اللازم توفرها فيها وبالتعليمات التي تصدر عن المجلس.

ويتضمن مشروع القانون 45 مادة موزعة على ثمانية فصول هي التسمية والتعاريف والأهداف، الأحكام العامة، ضوابط نقل الأعضاء البشرية من الأحياء، ضوابط نقل الأعضاء البشرية من المتوفين، ضوابط إجراءات زرع الأعضاء البشرية، مجلس تنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية، العقوبات وإحكام ختامية.

واطلع مجلس الوزراء على مذكرة أمين عام المجلس بشان إعداد مشروع خطة عمل مجلس الوزراء لعام 2014م.. وكلف جميع الوزراء بتوجيه المختصين لديهم بسرعة إعداد ورفع مشروع خطة مجلس الوزراء في ضوء الاتجاهات والمتطلبات المقرة بقرار المجلس رقم 265 لعام 2012م، خلال أسبوع من تاريخه.. ووجه أمين عام المجلس بمتابعة التنفيذ وإعداد مشروع الخطة وعرضها على المجلس لإقرارها.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزير الأوقاف والإرشاد بشان برنامج عمل الإرشاد في المرحلة القادمة والموجهات الإرشادية، والهادف إلى النهوض بدور الإرشاد الديني وتطويره بما يواكب متغيرات ومستجدات العصر.. وأقر بهذا الشأن البرنامج على أن يتم مراجعة ما يخص عملية الهيكلة المقترحة لقطاع التوجيه والإرشاد ومهام المكتب الفني والمعهد العالي للتوجيه والإرشاد والواردة في مشروع القرار مع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، وإعادتها للمجلس.

ووجه المجلس وزيري الأوقاف والشؤون القانونية بإعداد مشروع قانون الوعظ والإرشاد لبيان مفهوم الإرشاد ومجالاته ووسائله ومضامينه، وشروط وإجراءات تعيين القائمين به، وواجباتهم والمحظورات عليهم والعقوبات والجزاءات التي تتخذ ضد أي منهم عند ثبوت موجبها.

كما وجه المجلس وزيري الأوقاف والاتصالات بإنشاء موقع تواصل الكتروني للدعوة والإرشاد يرتاده الخطباء والدعاة والمرشدون لتبادل الخبرات ونشر الوعي الديني والثقافة الوطنية ومحاربة الأفكار الهدامة والتطرف.

وأكد المجلس على وزراء الأوقاف والشؤون القانونية وشؤون مجلسي النواب والشورى متابعة استكمال الإجراءات الدستورية لإصدار مشروع قانون المساجد المعروض على مجلس النواب.. مؤكدا على تنفيذ البرنامج وتطبيقه على ارض الواقع وفقا للاعتمادات المالية المتاحة.

وكلف وزير الأوقاف بإعداد ميثاق شرف للدعاة والخطباء والمرشدين، وإعداد وإصدار دليل الخطباء والمرشدين في مجال التوجيه والدعوة والإرشاد، إضافة إلى إعداد برامج لتأهيل الخطباء والمرشدين والدعاة وتنمية قدراتهم وتحسين أوضاعهم المعيشية، وإعداد خطط تتضمن تفعيل الإرشاد النسوي وتوسيع مهامه وميادينه.

واطلع مجلس الوزراء على مذكرة وزير الثروة السمكية بشان الإجراءات المنفذة لعمل اللجنة الإشرافية بتقييم الأصول والممتلكات للهيئات العامة للمصائد السمكية.. وأكد بهذا الشأن على وزارة المالية صرف المخصصات المالية لانجاز عمل اللجنة واستكمال مهامها خصما من موازنة الثروة السمكية لعام 2014م.

كما أكد على اللجنة الاستمرار في عملها وانجاز المهمة خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر والرفع بالنتائج إلى مجلس الوزراء.

وناقش مجلس الوزراء التقرير المقدم من وزير الثروة السمكية بشان الإجراءات المنفذة لعمل اللجنة المشكلة لمراجعة مطالبات الصيادين من الأضرار التي لحقت بهم جراء أعمال القرصنة.. وأقر بهذا الخصوص تفويض وزراء الثروة السمكية والمالية والزراعة والري لمناقشة وتحديد الإجراءات اللازمة والتنفيذية، في ضوء ما ورد في التقرير والرفع بالنتائج إلى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وأحال مجلس الوزراء مشروع تعديل بعض مواد القرار الجمهوري رقم 32 لسنة 2013م بإنشاء الهيئة العامة لمستشفى مأرب العام، والمقدم من وزير الصحة العامة والسكان، إلى وزارة الخدمة المدنية لدراسته والرفع إلى المجلس بالنتائج للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير بشان تنفيذ نتائج أعمال اللجنة الوزارية المعنية بالتواصل مع الشباب، والمقدم من وزيرة حقوق الإنسان رئيس اللجنة.. وأقر بهذا الخصوص إحالة التقرير إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل، للاستفادة من التوصيات التي خرج بها المؤتمر الوطني العام للشباب.

وأحيط مجلس الوزراء علما بتقرير حول الزيارة الميدانية لوزير التعليم الفني والمهني للمؤسسات التعليمية والتدريبية في محافظة مأرب، والصعوبات التي تواجهها تلك المؤسسات والمقترحات والمعالجات اللازمة لتجاوزها.. وأشاد المجلس بهذا الخصوص بنتائج الزيارة والحلول المقترحة والمقدمة في هذا التقرير للارتقاء بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالمحافظة لما لذلك من أهمية في الإسهام بمعالجة مشكلة البطالة.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى بشان تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب خلال الفترة من 15 - 30 ديسمبر 2013م.

دشن مشروع التسمية والترميز الإحداثي (ربط) للعاصمة صنعاء.. رئيس الوزراء:

اليمن بحاجة إلى جهد كل فرد لأن القيادة لوحدها لا تستطيع أن تفعل الشيء الكثير

هلال: المشروع راعى الأسماء القديمة للأحياء والشوارع التي ألفها الناس وتحمل دلالات

■ صنعاء / بشير الحزمي :

دشن رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة ومعه أمين العاصمة عبد القادر على هلال وبحضور عدد من الوزراء والمسؤولين العسكريين والمدنيين والمهتمين ووكلاء أمانة العاصمة أمس بالعاصمة صنعاء مشروع التسمية والترميز الاحداثي ربط (الرمز البريدي الطبيعي) للعاصمة صنعاء والذي تنفذه أمانة العاصمة خلال العام 2014م .

وفي حفل التدشين أكد رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة أهمية تنفيذ هذا المشروع الذي يشرف اليمن متمنيا أن يرى المشروع على ارض الواقع في القريب العاجل وان تحذوا حذو العاصمة صنعاء بقية المدن الرئيسية في اليمن .

وقال : كل أمنيتي أن أرى في حياتي صنعاء وعدن وتعز والمكلا والحديدة مدناً راقية نظيفة متميزة وفي مستوى المدن العربية المجاورة كدبي والرياض وأبو ظبي ومسقط وجدة والدوحة وهي بلدان مجاورة لنا . أعتقد أن اليمنيين مستعدون في أن يشاركوا في تحقيق هذا الحلم إذا ما وجدوا القيادة الصحيحة مضيفاً نحن اليمنيين الأصل لكن للأسف الشديد تخلفنا كثيرا وهذا شيء يجب أن يحز في نفس كل واحد منا .

وقال: كم يحز في نفسي أن أرى مدناً كنا ربما أفضل حال منها وربما كانت مدننا أفضل حالا منها مؤكدا أن اليمن بحاجة إلى جهد كل واحد منا . و أن القيادة لوحدها لا تستطيع أن تفعل الشيء الكثير ما لم تتكاتف الجهود وتتضافر الطاقات، موضحا أن اليمن مر بمرحلة صعبة للغاية والجميع يعرف ذلك .

وقال : كل يوم نسمع عن حادث هنا وحادث هناك والقاتل يمني والمقتول يمني للأسف الشديد وما كنا ننتظر أن نصل إلى هذا الحد فهل سنخلد لأولادنا وأحفادنا أنقاض يرثونها من بعدنا ، متسائلا الحروب التي تجري الآن في اليمن لمصلحة من؟.. وقال هي ليست لمصلحة احد لكنها لمصلحة أعداء اليمن داعيا إلى وقف إراقة الدماء و قتل بعضنا البعض وان نتوقف عن المماحكات التي تهدر أوقاتنا و ليس لها داع علي الإطلاق .

وأضاف بقوله لماذا لا نوفر أوقاتنا وطاقاتنا وجهودنا من اجل بناء وطننا فهو وطننا جميعا ويجب أن نعمل جميعا من اجل بنائه . وعلى الجميع أن يتحمل مسؤولياته وأن نمضي بيد واحدة وقلب واحد من اجل بناء يمن جديد.

واعتبر أن أي خلافات حول عدد الأقاليم في اليمن ليس مشكلة بل المشكلة في النوايا لأنه إذا ما صدقت النوايا وكانت جادة سنحافظ على الوحدة بغض النظر عن عدد الأقاليم .

وقال : يجب الحفاظ على وطننا وان تكون هناك دولة اتحادية بغض النظر عن عدد الأقاليم فالمهم النوايا الجادة لإبقاء اليمن موحدا .

من جانبه أكد أمين العاصمة عبد القادر علي هلال أهمية المشروع الذي كان عبارة عن فكرة تولدت وتخلقت على يد عدد من أمناء العاصمة السابقين .

وقال أن صنعاء لم تكن ولن تظل مجهولة الهوية ، وأنها تعتبر لوحة وطنية جميلة لكل اليمن ويحز في نفس كل إنسان يمني أن لا يستدل على بيته وعلى شارعه موضحا أن المشروع الذي ينطلق في الميدان في أول يوم من العام الميلادي الجديد 2014م يشمل ترقيم نحو 400 ألف منزل ومنشأة حكومية وخاصة وتسمية وترقيم ما يقارب من 2000 شارع وتحديد 100 حي و1500 - 1700 حارة .

ولفت إلى أن الأسماء التي ستحدد هوية الأحياء والحارات والشوارع مستخلصة من تاريخنا وتراثنا وثقافتنا ومن ثرواتنا الطبيعية و مجدنا وعروبتنا ومن تراثنا الإسلامي وهى أسماء لها علاقة بوجداننا مؤكدا أن البريد في صنعاء عند انجاز هذا المشروع لن يظل تائاهً و سيحدد عنوانه ويختصر الكلفة والزمن .

وأشار هلال إلى أن المشروع الكتروني وأن كل من لديه القدرة على استخدام الهاتف والكمبيوتر والرسائل القصيرة وكل الوسائل الحديثة سيستطيع أن يستدل على العنوان موضحا أن المشروع سينفذ خلال العام 2014م وأن تدشينه هو تدشين لهوية صنعاء معتبرا حضور رئيس الوزراء حفل تدشين العمل الميداني بتسمية وترقيم شوارع ومبان ومنشآت صنعاء عاصمة اليمن الموحد يحمل دافعاً جديداً لهذا المشروع .

وقال إن صنعاء كان ينقصها التعريف بهوية الحي وبهوية الحارة وعنوان البيت وبتلبية صاحب الحاجة كزائر ومستثمر ومتردد من المحافظات الأخرى وسائق التاكسي وصاحب خدمة قطاع مدني أو مياه أو كهرباء كصاحب بلاغ أمني معربا عن شكره وتقديره لكل من عمل بصمت طوال الفترة الماضية من اجل إنجاح المشروع وتنفيذه على الواقع .

وأشار أمين العاصمة إلى أن هذه التسمية الجديدة للأحياء والحارات والشوارع في العاصمة صنعاء من خلال هذا المشروع ستستخدم ماضينا العريق من سبأ وحمير وحضرموت وقتبان واوسان ومعين وستبرز تراث اليمن الكبير الفكري والطبيعي وسنعرج فيه على عمق عروبتنا وقوميتنا العربية وسنعتز فيه بكوكبة من الفاتحين اليمنيين الذين كانوا حول الرسول صلى الله عليه وسلم و الخلفاء الراشدين وسنعرج فيه على التراث الثقافي والإنساني وستدل دلالة واضحة على أننا نتطلع نحو مستقبل واعد نحو اليمن الجديد ونحو الحداثة .

وأكد أن تنفيذ المشروع في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها اليمن دليل على أننا لم ولن نستسلم للصعوبات مهما كانت .

ولفت إلى أن صنعاء كانت وستظل عاصمة اليمن الموحد ورمز الاستقرار لصنع التغيير نحو الأفضل داعيا الجميع إلى أن يتملكوا اللوحات التي ستعلق وفيها عنوان الحي أو الحارة أو الشارع لأنها بحاجة إلى محافظة الجميع عليها .

وقال لقد راعينا في هذا المشروع الأسماء القديمة للأحياء والحارات والشوارع التي ألفها الناس وتحمل دلالات حيث ستبقى كما هي .

وأضاف : ما من شك أن المشروع يحمل بعداً اقتصادياً فهو خطوة مهمة في طريقنا إلى غرفة عمليات لإدارة مدينة صنعاء والذي ستضم المرور والمياه والكهرباء والاتصالات والخدمات والدفاع المدني والبريد والسياحة والاستثمار .

وكان فريق العمل المعني بتنفيذ المشروع والإشراف عليه قد قدم عرضا توضيحيا للمشروع ومكوناته وكيفية تنفيذه على الواقع والاستفادة منه .